



قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 1 (2010-2015)

أ.م.د. محمد علي كاظم التميمي أ.م.د. حسن كريم حمزة الذبعاوي الباحث رسول رحمن الكرعائي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة وقياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة من (2010 - 2015) منطلق من فرضية مفادها أن المصارف التجارية العراقية الخاصة تتعرض لمخاطر ائتمانية ولكن بنسب مختلفة ، حيث تم اختيار عشرة مصارف (مصرف بغداد ، والمصرف التجاري العراقي ، ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، ومصرف الاستثمار العراقي ، والمصرف الاهلي العراقي ، ومصرف دار السلام للاستثمار ، ومصرف الخليج التجاري ، ومصرف سومر التجاري ، ومصرف بابل ، ومصرف المنصور للاستثمار). وتم جمع البيانات عنها وتحليلها .ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، هي أن المصارف في العراق تتعرض لأنواع متعددة من المخاطر، ومنها المخاطر الائتمانية، والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها التقليدية، اذ يتوقف نجاح المصرف في سياسات الاقراض على القدرة في اتخاذ القرار الصحيح والرشيد اضافة الى اهمية وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان. واهم ما يوصي به الباحثين هو اعادة النظر في السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المصارف عينة البحث في منح الائتمان.

Abstract

The aim of the research is to study and measure the credit risk for a sample of Iraqi commercial banks for the period (2010-2015) based on the hypothesis that the private Iraqi commercial banks are exposed to credit risks but at different rates. Ten banks (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, The Iraqi Investment Bank, the Iraqi Investment Bank, the Iraqi National Bank, Dar el Salaam Investment Bank, Gulf Commercial Bank, Sumer Commercial Bank, Babil Bank and Al Mansour Investment Bank). The most important conclusions of the researchers are that banks in Iraq are exposed to multiple types of risks, including credit risks, which limit their ability to carry out their traditional functions, as the success of the bank in lending policies depends on the ability to make the right decision As well as the importance of effective credit monitoring policies and systems. The most important that researcher recommend is to review the credit policy followed by sample banks in the search for credit grant.

¹ بحث مسئل من رسالة الماجستير الموسومة (الرقابة المصرفية على وفق نموذج CRAFT و دورها في تحجيم المخاطر الائتمانية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)



المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة، إذ يمثل حلقة رئيسية من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد، وانعكاساً لنظمه الاقتصادية، لذلك سيسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه إلى انتهاج سياسة مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس إلى تعظيم أرباحه على وفق طبيعة عمله التجاري عن طريق تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان لكافة الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها . لقد تعددت وتنوعت المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي وفي مقدمتها المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أهم وأقدم المخاطر ، والتي تنتج عن احتمال عدم تسديد الزبائن لالتزاماتهم اتجاه المصرف ، وبالتالي إلى تحمل المصرف حجم كبير من الخسارة نتيجة للفوائد والديون المعدومة ، وزيادة تخصيصات الديون المشكوك في تحصيلها ، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض سيولة المصرف إذ ما أدى ذلك الى فشل المصرف او احتمال افلاسه . ان الائتمان المصرف يلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توجيه النشاط الاقتصادي صوب المشاريع الاستثمارية من خلال فتح الفائض النقدي لدى المصارف لغرض استغلاله ، ولغرض الإحاطة بالموضوع فقد تضمن البحث أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث ، أما المبحث الثاني يستعرض الجانب النظري للبحث، أما المبحث الثالث فتناول الإطار العملي للبحث ، واخيراً تضمن المبحث الرابع الاستنتاجات، والتوصيات التي جرى التوصل إليها.

المحور الاول: منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

تتعرض المصارف إلى انواع عديدة من المخاطر والتي من أهمها المخاطر الائتمانية الناجمة عن نكول المقترض بسبب عدم قدرته على إعادة الديون في التأريخ المتفق عليه ، والتي يجب تحديدها وقياسها ومتابعتها من قبل الاجهزة الرقابية ، وتقديم المعالجات لها .

ثانياً : أهمية البحث

يعد القطاع المصرفي ذو أهمية استثنائية في عملية التقدم الاقتصادي والتموي للدول من خلال انتعاش الاقتصاد الوطني لاسيما في المؤسسات التي نشأت وتطورت بشكل فعال أكثر من المؤسسات الأخرى في عملية استثمار الأموال ، وتنطلق أهمية البحث من أهمية الائتمان المصرفي حيث تقوم المصارف بالمتاجرة بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها إلى افراد المجتمع او الشركات ، وتقوم بإقراض أو استثمار هذه الأموال ، لذا فأن عملية متابعة الائتمان امراً حتمياً لاستمرار النشاط المصرفي وتجنب التعثر في اعمال المصرف .

ثالثاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان المصارف التجارية العراقية تتعرض إلى المخاطر الائتمانية ولكن بنسب متفاوتة .

رابعاً : اهداف البحث

يهدف البحث الى جملة من الاهداف من اهمها :-



- 1- التعرف على الائتمان المصرفي واهم انواعه واسس منح الائتمان.
- 2- التعرف على ماهية المخاطر الائتمانية واهم انواعها .
- 3- التعرف على اهم الوسائل التي تتبعها الادارة للحد من المخاطر الائتمانية .
- 4- دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة والتعرف على حجم هذه المخاطر عن طريق استخدام مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها.

خامساً: أساليب جمع البيانات ومنهجية البحث

لغرض انجاز هذا البحث تم الاعتماد على نوعين من المصادر :-

1- مصادر الاطار النظري : حيث تمت الاستعانة بالمؤلفات الخاصة بموضوع الدراسة من المصادر العربية من كتب ودوريات ورسائل جامعية فضلاً عن ما تقدمه شبكة المعلومات من تقارير ومقالات وبحوث حديثة .

2- مصادر الجانب التطبيقي لدراسة :- تتكامل البيانات والمعلومات التي تم جمعها في الجانب النظري بما يدعمها من تقارير ، وقوائم مالية تمثل ما يتم فعلاً تطبيقه في الواقع العملي ومن اهم المصادر هي الميزانيات العمومية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة .

سادساً : هيكلية البحث

يتكون هيكل البحث من اربعة محاور ، أذ خصص المحور الاول لمناقشة وعرض منهجية البحث ، بينما قدم المحور الثاني التأصيل الفلسفي الفكري للائتمان المصرفي من حيث المفهوم والاهمية والانواع اضافة الى المخاطر المصرفية بصورة عامة والمخاطر الائتمانية بصورة خاصة من حيث المفهوم والانواع وطرق قياسها وادارتها ، بينما تناول المحور الثالث قياس وتحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية ، بينما تناول المحور الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها

المحور الثاني - الجانب النظري

المطلب الأول : الائتمان المصرفي (المفهوم - الأهمية - الأنواع)

أولاً: مفهوم الائتمان

يعد نشاط الائتمان المصرفي من اهم الانشطة التي تعود على المصرف بالربح ، إذ يمثل الائتمان الاستثمار الاكثر جاذبية من بين نشاطات المصارف التجارية ، ويمثل النشاط الذي تسعى ادارة المصرف عن طريقه لتحقيق العوائد المالية ، التي تعد المحور الاساسي لإيرادات المصرف . (الجز راوي والنعمي ، 2010 : 2) ، أما قانون المصارف العراقي فيعرف الائتمان بأنه " أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق السداد للمبلغ والفوائد أو أي رسوم اخرى على هذا المبلغ سواء أكان مضموناً أو غير مضمون . (قانون المصارف العراقي ، 2004 : المادة 1).

ومما تقدم يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه وثيقة يتعهد بمقتضاها الطرفان على وفاء كل منهم بالتزامه اتجاه الطرف الآخر من حيث مبلغ القرض والمدة الزمنية والفائدة ويكون ذلك من خلال التسهيلات المباشرة وغير المباشرة التي يعطيها المصرف نتيجة الثقة التي يولدها العميل للمصرف والتي تتيح للمصرف المتاجرة بالودائع النقدية من خلال أسس وقواعد استقر عليها القانون والعرف المصرفي .



ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي

يحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة التي يمكن توضيحها كالآتي :-

1- يعد الائتمان المصرفي من اهم مصادر تطوير الاقتصاد الوطني فتوفير الاموال ينعش الاقتصاد ويحقق العمالة ويزيد من الطاقة الانتاجية للمشاريع ، ولكن من جانب آخر يعد الائتمان اداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث اضرار كثيرة بالاقتصاد اذا لم يحسن استعماله . (الزبيدي ، 2008 : 27)

2- يمثل اهم اوجه استعمالات اموال المصارف التجارية ، فالعائد المتولد يمثل المصدر الرئيس للإيرادات لأي مصرف ، مهما تعددت وتنوعت مصادر إيرادات العمليات المصرفية . (الخالدي ، 2009 : 8)

3- يعد من اهم مصادر توفير الاموال للمشاريع الاقتصادية على اختلاف انواعها ، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية على وفق احتياجاتها . (فهد ، 2011 : 71)

ثالثاً: انواع الائتمان المصرفي

يختلف الائتمان المصرفي، على وفق الشكل القانوني للمقترضين من افراد وشركات وعلى وفق نوع القطاع من تجارة أو صناعة أو زراعة ومع امكانية وجوت تقسيمات فرعية متعددة داخل كل قطاع ، ووفقا لنوع الضمان ، ووفقا لأجل الاستحقاق ، وعلى وفق طريقة السداد ، وعلى وفق نوع عملة الاقراض ، وعلى وفق الأطراف المقرضة من مصرف واحد او قروض مشتركة يساهم فيها اكثر من مصرف، و يمكن تقسيم الائتمان المصرفي من حيث طبيعته على ثلاث انواع هي :-

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة ، أذ يعد هذا النوع الاكثر شيوعاً واستعمالاً في المصارف التجارية وهو يشكل التوظيف الأكثر اهمية والأكثر ربحية وضماناً من قبل ادارة الائتمان ، ويكون على ثلاث اشكال اساسية هي (القروض ، الحسابات الجارية المدينة ، الكمبيالات المخصومة) . (طه ، 2013 : 62)

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة : وتسمى هذه التسهيلات بالائتمان التعهدي وتشمل خطابات الضمان ، الاعتمادات المستندية وبطاقات الضمان . (الربيعي ، 2013 : 37)

3- التأجير التمويلي : ويتضمن قيام المصرف بتمويل شراء الاصل وتأجيره الآخرين مقابل دفعات محددة على وفق شروط محددة ، مع اعطاء المستأجر حق تملك الاصل المستأجر في نهاية الفترة . (كاظم ، 2015 : 34)

رابعاً: التصنيف الائتماني

تتفاوت المصارف في العديد من العوامل المؤثرة في عملية التصنيف الائتماني وترتيب الجدارة الائتمانية للزبائن من الجيد إلى الرديء والدوافع وراء رغبته وقدرته على تسديد القرض لذا يعرف التصنيف الائتماني بأنه " نظام لتصنيف الزبائن بحسب قدرتهم المالية ودرجة الثقة التي يمكن أن يمنحهم اياها المصرف . (محمود ، 2014 : 276) أو هو تقييم قدرة ورغبة المقترضين سواء أكانوا شركات ، وأفراد ، وحكومات ، على الوفاء بالتزاماتهم المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ، ويقوم مجلس ادارة البنك المركزي بوضع



معايير تصنيف التسهيلات الائتمانية وعلى ادارة كل مصرف الالتزام بها ، وتكون التصنيفات الائتمانية بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2010 المادة 11 كالآتي :-

جدول (1) تصنيف الائتمان

نوع الائتمان	التوضيح
الائتمان الممتاز	ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهله وسريعة التسجيل مثل (الفضة ، الذهب ، حجز الودائع الثابتة وحساب التوفير ، والسندات الحكومية) .
الائتمان الجيد	وهو الائتمان غير مستحق السداد ويمتاز بمخاطر عادية ووجود مصادر جيدة للسداد ، ويشمل الائتمان التعهدي القائم وغير المدفوع .
الائتمان المتوسط	هو الائتمان المستحق التسديد الذي لم يمضِ على استحقاقه (90) يوماً ويستدعى المتابعة لغرض منع تحويله إلى ائتمان غير عامل .
الائتمان دون المستوى	وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أكثر من (90) يوماً أو أقل من (180) يوماً .
الائتمان الرديء	هو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه (180) يوماً وأقل من (360) يوماً ولم يتم تسديده ، أو الائتمان الذي تم إعادة جدولته لمرتين حيث لا يسمح له بأكثر من ذلك .
الائتمان الخاسر	هو الذي مضى على موعد استحقاقه أكثر من سنة ، أو الائتمان الذي لا يمكن تحصيله ، بالرغم من إمكانية استعادة جزء ضئيل منه في المستقبل .

المصدر: البنك المركزي العراقي تعليمات سنة 2010 المادة 11

المطلب الثاني: أسس الائتمان المصرفي

تتخذ المصارف التجارية قرار التسليف بعد الوقوف على اعتبارات عدة أذ أنها ستكون مقرضة لأموال وضعت من الآخرين في المصرف والتي ينبغي المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها ، وهناك مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني وكالآتي : (الشمري، 2009: 10)، (الشمري ، 2012: 74) ، (عواد ، 2015 : 96)

أولاً : عناصر خاصة بالزبون : تعتمد المصارف قواعد معينة لدراسة العوامل المتعلقة بالمقترض ، والتي تؤثر في مقدرة الزبون على الإيفاء بالتزاماته ورغبته في التسديد ، فيقوم قسم خاص بالمصرف وهو قسم المعلومات الائتمانية وهو يعد الجهة المسؤولة لتحديد المركز الائتماني للزبون ، ويضع الباحثون مناهج لتقييم المركز الائتماني للمقترض لتقييم العناصر الخاصة بالزبون والتي تتكون من ستة عناصر تشكل ما يسمى (6S)

- 1- **شخصية الزبون او سمعته Character** : تعد شخصية الزبون الركيزة الأساسية في القرار الائتماني وهي الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف .
- 2- **رأس المال Capital** : يعد رأس مال الزبون احد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية لأنه يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد .
- 3- **مقدرة الزبون Capacity** : أن القدرة هي قابلية أو إمكانية الزبون على السداد وان تحديد القدرة على الوفاء بالدين يتطلب تحليل للتدفق النقدي ومصادر سداد الدين .
- 4- **الرهونات أو الضمانات Collateral** : وهي ما يبدي الزبون استعداده لتقديمها للمصرف كضمان مقابل الحصول على القرض (الحسيني والدوري ، 2008 : 136) . وتقييم هذه الضمانات من قبل

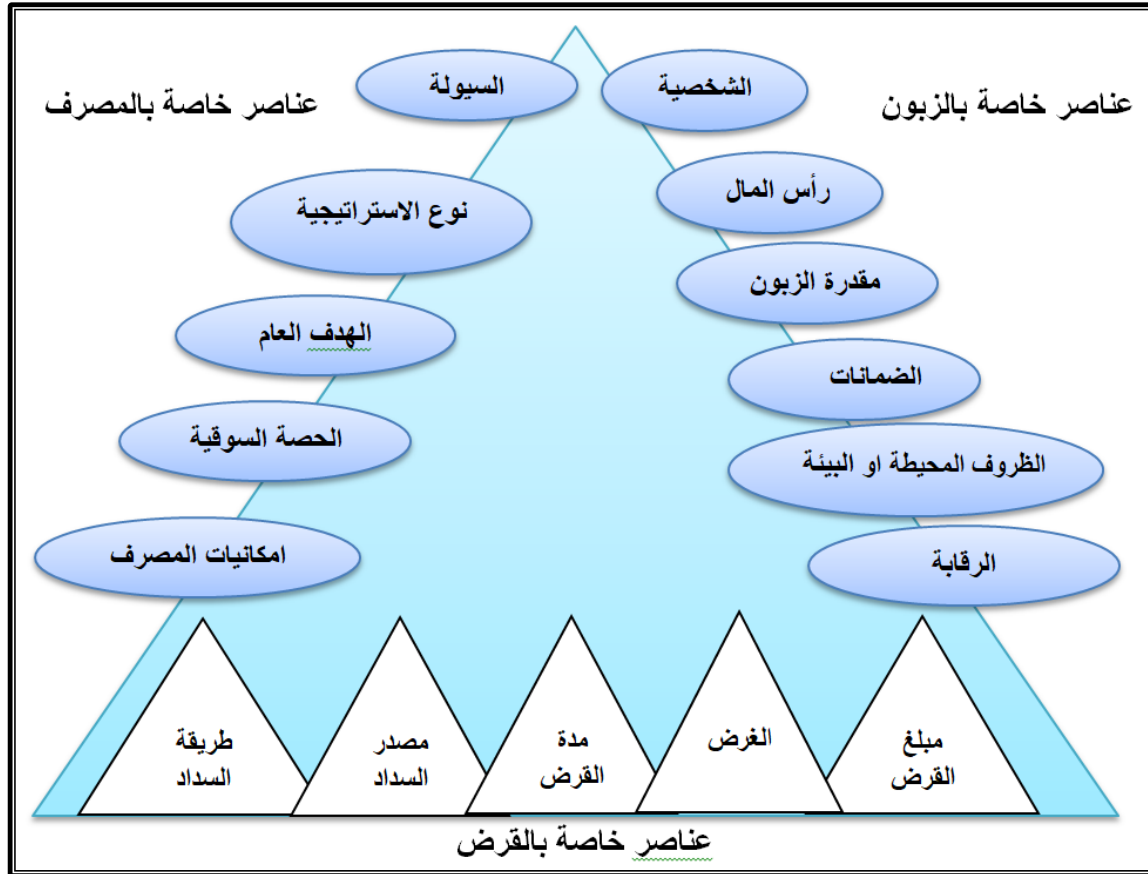


- مسؤول الائتمان أو من الخبراء من حيث قيمتها العادلة وقابليتها للتسييل وما إذا كانت عليها قيود تحد من حرية تصرف المصرف بها إذا ما أراد الحجز عليها عند عجز الزبون عن السداد .
- 5- **الظروف المحيطة Conditions** : تؤثر الظروف المحيطة بالزبون ، إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تكون غي مواتية .
- 6- **الرقابة Control** تتم السيطرة أو الرقابة على الائتمان عن طريق متابعة الزبون والتأكد من قدرته على تحقيق الأرباح لتسديد ما بذمته من قروض .
- ثانياً : عناصر خاصة بالمصرف:

وتشتمل تلك العناصر المتعلقة بأنشطة المصرف وكما يأتي : (عبد الحميد ، 2015 : 249)

- 1- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً ومقدرته على توظيفها.
 - 2- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية .
 - 3- الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه .
 - 4- الحصة السوقية للمصرف .
 - 5- الإمكانيات المتاحة للمصرف.
- ثالثاً: عناصر خاصة بالقرض : وتشمل تلك العناصر على ما يأتي: (الحمداني ، 2014 : 39)
- 1- **مبلغ القرض Loan amount** : على المصرف أن يحقق التوازن بين المبلغ المطلوب من الزبون وحجم نشاطه التجاري.
 - 2- **الغرض من القرض The Loan Purpose** : على المصرف أن يعرف هدف الزبون ، تحاشياً لتقاطع غرض القرض مع السياسة المالية والنقدية التي يرغب المصرف في تحقيقها .
 - 3- **مدة القرض Period of Loan** : أن مدة القرض من الأمور المهمة التي تسعى المصارف إلى تقليلها عن طريق (القروض قصيرة الأجل والمتوسطة) والتي عادة ما تسمى ذات التصفية الذاتية أو التي تسدد نفسها بنفسها ، وعادةً ما تكون درجة مخاطرتها اقل من القروض طويلة الأجل على الرغم من أن العوائد المتولدة عنها تكون كبيرة.
 - 4- **مصدر التسديد Source of the Paying** : ينبغي للمصارف دراسة مصادر سداد القرض من قبل الزبون قبل الموافقة على منح القرض والتأكد من وجود مصادر ثانوية إلى جانب المصادر الرئيسية لتسديد القرض أي مصادر مؤكدة للزبون ومقدرته على التسديد .
 - 5- **طريقة سداد القرض** : ينبغي وضع برنامج سداد القرض هل سيتم سداذه دفعة واحدة أم على عدة دفعات أو في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده في مدة اقل .
- خلاصة القول إلى ان الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن ان تقدم صورة واضحة عن وضع الزبون طالب القرض ومركزه الائتماني ، و يتبين إنه لا يمكن منح القروض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفير مجموعة من المعايير أو الشروط ، بالشكل الذي يحفز ويهدف إلى الثقة بالفرد أو المؤسسة ومنحها القرض ، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقرض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية ، ثم الحكم على ملائمة مركزه المالي ، وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة التدفقات النقدية للمشروع اذ ما كانت كافية لمواجهة التزامات

القرض أم لا . ويمكن تلخيص العناصر (المعايير) السابقة بست متغيرات هي شخصية الزبون والضمانات المقدمة والقدرة الاقتراضية للمصرف والقدرة الاقتراضية للزبون و رأس المال والظروف المحيطة. ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال الشكل (1) .



شكل (1) عناصر المثلث الائتماني

المصدر : بتصرف الباحث بالاعتماد على (الشمري ، 2012 ، 74) و (عواد ، 2015 ، 96)

المطلب الثالث : المخاطر المصرفية (تعريفها - أنواعها)

أولاً- تعريف المخاطر المصرفية

هناك تعريف عديدة لمصطلح المخاطر المصرفية منها:

- هي الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسات بسبب التغير في بيئة الاعمال .(الريعي وراضي ، 2011: 161)
- أما القاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية لجمهورية العراق فقد عرفت المخاطر المصرفية على إنها " المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة أعماله وتشمل مخاطر الفشل المالي ومخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلبات اسعار الصرف، مع إنها تعكس تأثير على البيانات المالية إلا أن قيام ادارة المصرف بإعطاء ايضاحات كافية وواضحة عن مخاطر العمليات المصرفية وسبل الرقابة عليها جعل البيانات أكثر دقة ووضوحاً ، وإن طبيعة أعمال المصارف تتطلب من ادارتها اجراء بعض المعاملات التي ينتج عنها ارتباطات مالية تشكل جزء مهم من عمل المصارف يطلق عليها (بنود خارج الميزانية)



يكون لها أثر في مستوى المخاطر المصرفية منها (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) .
(القاعدة المحاسبية رقم 10 ، 1998 : 3) ، وبالرغم من تعدد التعاريف السابقة التي تعبر عن
المخاطر المصرفية ، فأنا نرى انها تنحصر في المفاهيم الآتية:

- 1- هي التقلب أو التغير في العائد كنتيجة للخطر
- 2- احتمال تعرض المصرف للخسائر أما في اعماله أو خسائر في تحقيق اهدافه وغاياته .
- 3- تمثل المخاطر انحراف الارقام الفعلية عن الارقام المتوقعة .

ثانياً : انواع المخاطر المصرفية

اصبحت المصارف تواجه مجموعة من التحديات نتيجة العولمة في مجال الصناعة المصرفية وما يتبعها
من نمو في حجم المؤسسات المصرفية وتطورات التحرر المالي ومستجدات العمل المصرفي ، وتنامي
استعمال ادوات مالية جديدة ، وفي مقدمة هذه التحديات وأهمها هي (المخاطر المصرفية) التي تتغير تبعاً
للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي . ويوضح الجدول رقم (2) انواع المخاطر المصرفية التي يمكن
ان تتعرض لها المصارف .

جدول (2) انواع المخاطر المصرفية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف

المصدر	انواع المخاطر المصرفية
(الحسيني والدوري ، 2008 : 99)	(مخاطر السيولة ، ومخاطر عدم التسديد ، ومخاطر الاستثمار ، ومخاطر السرقة والافلاس والاختلاس ، ومخاطر التذبذب في اسعار الفائدة)
(الامام والعامري ، 2012 : 167)	مخاطر البيئة وتشمل:- (المخاطر الاقتصادية ، والمخاطر القانونية ، ومخاطر التنظيم ، ومخاطر المنافسة) المخاطر المالية وتشمل :- (مخاطر السيولة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر الفائدة) مخاطر التسليم والتوزيع وتشمل :- (المخاطر التكنولوجية ، ومخاطر التشغيل ، والمخاطر الاستراتيجية)
(الشمرى ، 2013 : 88)	(المخاطر الائتمانية ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر رأس المال ، والمخاطر التشغيلية ، والمخاطر السوقية)
(جمعة ، 2013 : 35)	(مخاطر الاعمال ، والمخاطر المالية ، ومخاطر التشغيل ، والمخاطر التكنولوجية)
(احمد ، 2015 : 45)	(مخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر التشغيل ، ومخاطر رأس المال)

المصدر : من اعداد الباحث

وبالرغم من تعدد تصنيفات المخاطر وتنوعها واهمية هذه المخاطر التي تستحوذ على اهتمامات
ادارة المصارف من دون استثناء ولاسيما في مجال ادارتها ، إلا انه سيتم التركيز على المخاطر الائتمانية
بوصفها من أهم وأقدم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من اجمالي
حجم وتأثير تلك المخاطر ، وسنعرض هذا النوع من المخاطر بشكل مفصل وكما يأتي .

المطلب الرابع: المخاطر الائتمانية (المفهوم - الانواع - قياسها- ادارتها)

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية

تشير مخاطر الائتمان إلى تلك المخاطر المتمثلة في تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته
أتجاه المصرف على وفق الشروط المتفق عليها مما يؤدي إلى تعرض المصرف إلى الخسائر، وتعد
المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر المصرفية شيوعاً وأهمها بالرغم من ظهور انواع حديثة من المخاطر
، لذلك توليها المصارف اهمية كبيرة لما لها من أثر في نوعية موجوداتها ولاسيما أن المصارف بحكم



- مديونيتها العالية لا تستطيع ان تتحمل مخاطر تتجاوز (2 - 3) من قيمة اصولها . (الربيعي ، 2013 : 30) ، وتنشأ المخاطر الائتمانية لأسباب متعددة يمكن تحديدها بالآتي :- (الطائي ، 2013 : 91)
- تركز المصارف في تقديم الائتمان النقدي على مناطق جغرافية محددة أو انشطة اقتصادية معينة
 - اتباع سياسة ائتمانية متساهلة في منح القروض مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة ، وينجم عن ذلك مخاطر عدم السداد .

ثانياً: مصادر المخاطر الائتمانية

- 1- المخاطر العامة (المخاطر النظامية) : وهي جميع المخاطر التي تصيب القروض كافة بصرف النظر عن ظروف المصرف بفعل العوامل السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والتي يصعب السيطرة عليها أو التحكم بها، مثل: اسعار الصرف ، اسعار الفائدة ، مخاطر التضخم والتغيرات التكنولوجية . (صالح وفريدة ، 2007 : 3)
- 2- المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية) : وهي المخاطر الداخلية التي تنفرد بها صناعة أو شركة معينة في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة عليها تغير اذواق العملاء نتيجة لظهور منتجات جديدة وضعف الادارة المصرفية وغيرها . (ابو الرُب ، 2016 : 38)

ثالثاً : انواع المخاطر الائتمانية

يمكن التمييز بين مجموعتين من المخاطر الائتمانية ، الأولى تم تصنيفها وفقاً للعمليات الائتمانية ، اما المجموعة الثانية فقد تم تصنيفها على وفق العوامل المحيطة بالمصرف . ويمكن توضيح ذلك عن طريق ما يأتي :-

المجموعة الأولى : انواع المخاطر الائتمانية على وفق العمليات الائتمانية

ويمكن بيان هذه المخاطر بواسطة الصور الاتية :- (الزبيدي ، 2008 : 178) (طه ، 2013 : 67)

- 1- المخاطر المتعلقة بالمقرض وتشمل :-
 - أهلية المقرض ومدى صلاحيته للحصول على القرض .
 - السمعة الائتمانية للمقرض والتي يمكن معرفتها من مصادر المعلومات الداخلية والخارجية .
 - الوضع والسلوك الاجتماعي ومدى تأثير ذلك في اوضاعه المالية .
 - المركز المالي للمقرض والذي يتم التعرف عليه من البيانات التاريخية للزبون .
- 2- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله : وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى اخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية .
- 3- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة : وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية والقانونية.
- 4- المخاطر المتصلة بأخطاء المصرف : ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام المقرض بالمتطلبات المطلوبة منه ، ومن الأمثلة على هذه الاخطاء ان يقوم الزبون بسحب وديعة له ، مع ان هذه الوديعة هي ضمان لقرض زبون آخر.



5- **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان والمصرف الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن ارادتهم مثل افلاس احد عملاء المصرف ذات المديونية العالية .

المجموعة الثانية : انواع المخاطر الائتمانية على وفق المتغيرات الخارجية
ويمكن بيان هذه المخاطر بالصور الاتية :-

1- **مخاطر تقلب أسعار الصرف :** ويقصد بها المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة العملة بالمقارنة مع العملات الاخرى.

2- **مخاطر النكول :** هو نوع آخر من مخاطر الائتمان ينجم عن احتمال عدم تسديد المقرض لإلتزاماته وبما لا يتفق مع شروط القرض ، وعادة ما ترافق هذه المخاطر القروض السيئة التي يقدمها المصرف بسبب اتباع سياسة ائتمانية متساهلة . (الربيعي ، 2013 : 32)

3- **مخاطر التركيز :** يظهر التركيز في محفظة القروض بسبب تركيز تعامل المصرف مع زبون واحد ، أو مجموعته محددة من الزبائن ، أو نتيجة اهتمامه بقطاعات اقتصادية أو صناعة معينة أو مناطق جغرافية محددة (الطائي ، 2013 : 92) ، ومن أجل الحد أو التقليل من مخاطر التركيز وضع البنك المركزي العراقي حدودا للتركيزات الائتمانية بوساطة اللائحة الارشادية رقم (39) إذ تضمنت ما يأتي :-

- يجب أن لا تزيد نسبة التركيزات الائتمانية لشخص مع اشخاص ذوي علاقة به والشركة التابعة والتي له مصلحة بها عن (25%) من رأس مال المصرف .
- أن لا تزيد نسبة التركيزات الائتمانية لأكثر عشر مقترضين من العملاء عن (30%) من مجموع الائتمان الممنوح العامل (غير المتعثر) .

رابعاً : قياس المخاطرة الائتمانية:-

1- أساليب قياس المخاطر الائتمانية في ضوء لجنة بازل:

يمكن توضيح مجموعة من الاساليب الاحصائية والمالية للتعبير الكمي عن درجة امان العمليات المصرفية والتي تعبر ايضا عن المستوى النسبي للخطر وتتمثل تلك الاساليب بما يأتي: غانية، 2015، 52)

أ- **الاسلوب المعياري :** من خلال هذا الاسلوب يتم تحديد اوزان المخاطرة لكل فئة من الاصول ويعد هذا الاسلوب نسخة تم تعديلها من نسبة راس المال السابقة، ويرتكز اساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف الوكالة الخارجية لتقييم القروض حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين، ويقدم هذا التصنيف مجموعة من الفوائد اهمها:

- تشجيع المصارف على تقديم القروض بدرجة ثقة اكبر .
- تيسير تطبيق بنود اتفاقية بازل 2 الخاصة بتحديد اوزان المخاطرة وتحديد مخصصات القروض .
- تقييم القروض من قبل طرف ثالث يكون مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل 2 وينتج عن هذا تقليل عنصر مخاطر التعثر .



ب- الاسلوب الداخلي لتقييم: من خلال هذا الاسلوب يتم السماح للمصارف لتقييم مقدرة المدين سواء كان (شركات، حكومات، مصارف) لكن بشرط ان تتم موافقة السلطات المحلية. ويعبر هذا الاسلوب عن مدى قدرة المصرف على ادارة المخاطر وعلى المصرف لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد ادنى:

- تقسيم التسهيلات الى فئات ذات صفات مشتركة ، وتوضيح مكونات مخاطر الائتمان والخسارة .
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات. وتحديد اجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر
- تحديد كيفية الاحاطة من المخاطر ، و حساب راس المال للتحوط من الخسائر غير المتوقعة.

ولقد حددت لجنة بازل اسلوبين يندرجان ضمن اسلوب التصنيف الداخلي وهما:

- اسلوب التصنيف الداخلي الاساسي: يمكن من خلاله السماح للمصرف باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن السداد خلال سنة واحدة.
- اسلوب التصنيف المتقدم : يعتمد هذا الاسلوب على نفس طريقة الاسلوب الاساسي، باستثناء ان المصارف تقوم بتقرير تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة التاريخية .

2- مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

نظرا لحدثة اساليب التصنيف الائتماني في اتفاق بازل 2 وعدم وضعها موضع التطبيق حالياً وحاجتها إلى مدة زمنية طويلة نسبياً لاستكمال متطلبات وتقنيات تنفيذها ، فأن المصارف التجارية تتجه حالياً إلى استعمال بعض المؤشرات التقليدية المتعارف عليها في قياس المخاطر الائتمانية والتي يمكن توضيحها من خلال جدول(3) .



جدول (3) مؤشرات المخاطر الائتمانية

المؤشر	التوضيح
القروض قصيرة الأجل إجمالي الموجودات	إن من أهم المؤشرات المالية لتقدير وقياس مخاطرة الائتمان في المصارف هو مؤشر القروض القصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية إلى إجمالي الموجودات ، حيث يشير البسط إلى إجمالي (القروض القصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية)، أما المقام فيمثل الموجودات الثابتة والمتداولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف لأن ذلك يعكس زيادة الائتمان النقدي المتمثل بالقروض القصير الأجل والتسهيلات المصرفية التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.
القروض الكلية الودائع الكلية	وتشير (نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية) في حالة زيادتها عن الحدود المسموح بها إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف، كما (يعني ارتفاع هذه النسبة انخفاض سيولة المصرف عموماً وزيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض).
مخصص خسائر القروض إجمالي القروض	يتكون بسط هذا المؤشر من مخصص خسائر القروض الذي يطلق عليه المصرف (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) ويتكون المقام من إجمالي الائتمان النقدي (إجمالي التسهيلات المصرفية) ، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الذي يفصح عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء مخصصات خسائر
إجمالي القروض مجموع الموجودات	القروض ، الذي يتم احتسابه من خلال تعليمات البنك المركزي العراقي في اللوائح الصادرة بهذا الخصوص .
	ويشير ارتفاع نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات) إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية حيث تعكس زيادة القروض التي يجب على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من المقترضين في تواريخ الاستحقاق.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (المالكي ، 2013 : 51) ، (سعيد ونوري ، 2016 : 115)

خامساً : أساليب تدعيم المصارف في تقليل المخاطر الائتمانية

تتبع المصارف العديد من الوسائل لتخفيف المخاطر الائتمانية من أبرزها:-

- 1- **دراسة عناصر منح الائتمان** : تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان (المثلث الائتماني)، على تقييم قدرة المقترض على تسديد القرض وفوائده إلى المصرف في المواعيد المحدد وبحسب ما تم الاتفاق عليه . (الربيعي ، 2013 : 45)
- 2- **التحديد** : هو قيام المصرف بتحديد مسؤولية اتخاذ القرارات الائتمانية لمختلف مستويات الزبائن وتحديد المبالغ التي يمكن للمصرف اقراضها لطالبي التمويل. (البعيجي ، 2012 : 60)
- 3- **التسديد او التوريق** : في احدى الدراسات الحديثة الموسومة (اثر التسديد في ادارة المخاطر الائتمانية) استنتج الباحث ان تسديد الموجودات يسهم اسهاماً كبيراً في عملية التحوط من المخاطر الائتمانية عن طريق تنويع محفظة القروض وتوزيع المخاطر على قاعدة عريضة من المستثمرين . (الزهيري ، 2010 : 93)
- 4- **المراقبة** : بعد حصول المقترض على القرض ربما تحفز لديه انشطته خطرة تزيد من احتمالية عدم التسديد، ولتخفيف التعرض لهذا الخطر المعنوي يجب على المصرف الالتزام بأساسيات الاقراض من أجل ادارة المخاطر الائتمانية عن طريق تدوين الشروط في عقد القرض وبما يمنع المقترض من ممارسة الأنشطة المحفوفة بالمخاطر.



- 5- **التنوع** : يمكن تقليل المخاطر الائتمانية عن طريق التنوع بحسب شرائح القروض وكذلك قطاعياً وجغرافياً . (عبدالله والطراد ، 2006 : 114)
- 6- **الكفالات** : تساعد الكفالات الضامنة في تحسين جودة الائتمان وهي ذات اهمية بالغة بوصفها أداة للسيطرة على المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية .
- 7- **القروض المشتركة** : نقصد بها القروض التي تشترك فيه مجموعة من المصارف لتوفير احتياجات المقترض. (اضاءات ، 2015 : 1)
- 8- **الرصيد المعوض**: هو المبلغ الذي يحتفظ به المصرف من أصل القرض على شكل وديعة لديه كتعويض عن المخاطر الائتمانية المحتملة، وهناك وسائل أخرى لمواجهة المخاطرة الائتمانية والتقليل من اثارها اذ يمكن للمصرف ان يعتمد احد السياستين لمواجهة المخاطرة وهي:- (المالكي، 2013 : 54)
- 1- السياسة الاولى: وتعتمد على تقسيم القروض على مجموعتين الاولى تضم القروض التي لا يوجد شك في استعادتها من المقترضين وتحقيق عائد جيد ، فيما تضم الثانية القروض التي يشك في استعادتها ويقوم المصرف برفض الثانية وقبول الأولى .
- 2- السياسة الثانية، تقوم على الربط بين اسعار القروض ومخاطرها اذ ترتفع الاسعار بارتفاع المخاطر وتتنخفض بانخفاضها.

المحور الثالث - الجانب العملي

قياس وتحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية في المصارف عينة البحث
أولاً : وصف عينة البحث

تحدد مجتمع البحث بالمصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (18) مصرفاً، وقد تم الاختيار بأسلوب العينة العمدية لعشرة من المصارف الأهلية بالاعتماد على قانون حجم العينة وكالاتي : (الحمداني : 2014)

$$n = \frac{Z^2}{\alpha^2 + \frac{Z^2}{N}}$$

إذ أن :

n : حجم العينة ، Z : قيمة جدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة 1.96

α : مستوى الخطأ (ويتم تحديده من الباحث) والتي تم تحديدها (0.40).

N: حجم المجتمع (18) مصرف. (مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

وبعد تطبيق القانون بلغ حجم العينة (10,14) وتم اختيار حجم عينة 10 مصارف .

وقد تم اختيار هذه المصارف دون سواها من مصارف القطاع الخاص لكونها ذات باع طويل في مجال الصناعة المصرفية مقارنة بغيرها من المصارف مجتمع البحث، ولإعطاء صورة عن المصارف عينة الدراسة نورد في الجدول (4) نبذة مختصرة عن كل منها



جدول (4) توصيف عينة البحث

المصرف	رمز المصرف	التأسيس	عدد الفروع	عدد الموظفين	رأس المال لسنة 2015
بغداد	BBOB	1992	43	987	250 مليار دينار
التجاري العراقي	BCOI	1992	10	202	250 مليار دينار
الشرق الاوسط	BIME	1993	23	771	250 مليار دينار
الاستثمار العراقي	BIBI	1993	18	291	155 مليار دينار
الاھلي العراقي	BNOI	1995	16	311	250 مليار دينار
دار السلام	BDSI	1998	15	401	150 مليار دينار
الخليج التجاري	BGUC	1999	24	607	300 مليار دينار
سومر التجاري	BSUC	1999	10	283	250 مليار دينار
بابل	BBAY	1999	14	219	250 مليار دينار
المنصور	BMNS	2005	9	250	250 مليار دينار

ثانياً: تحليل مؤشر القروض قصيرة الاجل إلى مجموع الموجودات

يعد من المؤشرات المهمة في قياس المخاطر الائتمانية ، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف على اساس إن ذلك يعكس زيادة القروض قصيرة الأجل التي يتعين على المصرف مواجهتها في حال عدم سدادها من المقترضين في مواعيدها المحددة (الربيعي وراضي، 2011:231) ، ويوضح الجدول (5) والشكل (2) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من (2010 - 2015) ان أعلى وسط حسابي سنوي لعينة الدراسة بلغ (26,24%) لمصرف بابل ، وبلغ أدنى وسط حساب لهذا المؤشر في المصرف التجاري العراقي بنسبة (0,44) مما جعل الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي يبلغ (25,80%) وهو أكبر من المتوسط العام السنوي لجميع المصارف عينة الدراسة البالغ (12,96%) وهذا يدل على ارتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف ، وجاء مصرف بابل بالمرتبة الاولى ، ثم جاءت المصارف الأخرى متسلسلة بالأهمية ، في حين جاء المصرف التجاري العراقي بالمرتبة الاخيرة من حيث مؤشر القروض قصيرة الأجل إلى مجموع الموجودات .

جدول (5) مؤشر القروض قصيرة الاجل إلى مجموع الموجودات

ترتيب الأهمية	Min %	Max %	مقدار التغير %	المعدل العام %	2015 %	2014 %	2013 %	2012 %	2011 %	2010 %	
الخامس	8.15	17.72	-9.09	11.05	8.63	8.52	8.71	8.15	14.56	17.72	مصرف بغداد
العاشر	0.02	1.52	1.50	0.44	1.52	0.70	0.20	0.15	0.03	0.02	المصرف التجاري العراقي
الرابع	12.08	15.38	-3.30	13.79	12.08	13.81	13.71	13.08	14.69	15.38	مصرف الشرق الاوسط
الثالث	14.34	39.89	-10.93	25.37	14.34	17.29	26.02	39.89	29.37	25.27	مصرف الاستثمار
السابع	2.71	18.93	-16.22	7.68	2.71	3.81	3.19	5.09	12.35	18.93	المصرف الاهلي
التاسع	0.68	3.34	0.07	1.5	1.77	-	3.34	0.68	1.51	1.70	مصرف دار السلام
الثامن	2.41	8.64	6.23	5.71	8.64	4.37	7.77	8.38	2.66	2.41	مصرف الخليج
الثاني	19.99	29.81	1.32	25.53	27.94	29.81	26.94	19.99	21.88	26.62	مصرف سومر
الاول	4.27	49.90	36.12	26.24	40.38	49.90	47.84	6.07	8.99	4.27	مصرف بابل
السادس	5.33	16.78	-6.71	9.79	5.33	6.43	5.98	12.19	16.78	12.04	مصرف المنصور
				12.96	12.34	14.96	14.37	11.37	12.28	12.44	المؤشر السنوي العام

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (1 - 10)

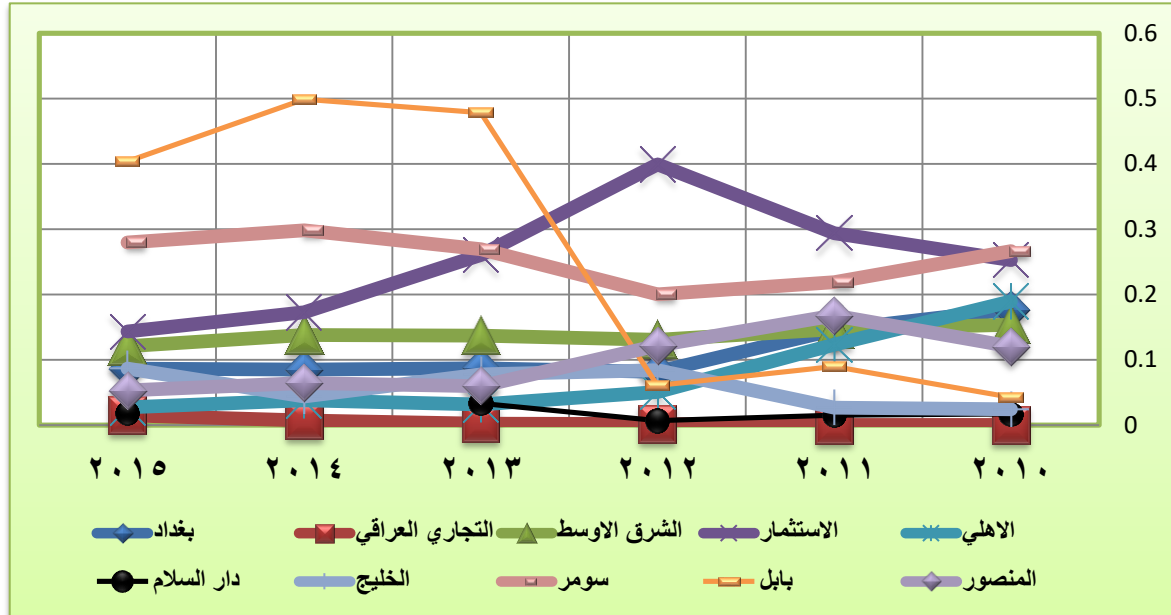
وبالنسبة للمصارف عينة الدراسة وعلى مستوى السنوات، سجل مصرف بغداد أدنى نسبة عام 2012 بنسبة (8,15%) وذلك بسبب انخفاض حجم القروض قصيرة الأجل بنسبة (16.83%)



مقابل النمو في رصيد الموجود بنسبة (48.60%) وسجل أعلى نسبة في العام 2010 بنسبة (17,72%) وذلك بسبب نمو القروض قصيرة الأجل بنسبة (195.12%) فبعد أن كانت في عام 2009 (57715) مليون دينار ، أصبحت في عام 2010 (170329) مليون دينار وكذلك نمو رصيد الموجودات بنسبة (16,53%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-9,09%) ، أما المصرف التجاري العراقي فقد سجل أدنى نسبة في عام 2010 بنسبة (0,02%) وأعلى نسبة في العام 2015 بنسبة (1,52%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة زيادة بلغت (0,44%) ، أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة (12,08%) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة بلغت (15,38%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بلغت بنسبة (-3,30%) ، أما مصرف الاستثمار فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة بلغت (14,34%) وأعلى نسبة في العام (2012) بنسبة بلغت (39,89%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-10,93%) ، أما المصرف الأهلي العراقي فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة بلغت (2,71%) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة بلغت (18,93%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-16,22%) ، أما مصرف دار السلام فقد سجل أدنى نسبة في العام (2012) بنسبة (0,68%) وأعلى نسبة في العام (2013) بنسبة بلغت (3,34%) أما في العام 2014 فان مصرف دار السلام لا توجد لديه قروض قصيرة الاجل ، وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة بلغت (0,07%) ، أما مصرف الخليج فقد سجل أدنى نسبة في عام (2010) بنسبة (2,41%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة بلغت (8,64%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة بلغت (6,23%) ، أما مصرف سومر فقد سجل أدنى نسبة في العام (2012) بنسبة (19,99%) وأعلى نسبة في العام (2014) بنسبة (29,18%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة زيادة بلغت (1,32%) ، أما مصرف بابل فقد سجل أدنى نسبة في عام (2010) بنسبة (4,27%) وأعلى نسبة في العام (2014) بنسبة (49,90%) ويعزي ذلك إلى ان القروض قصيرة الاجل الممنوحة من قبل مصرف بابل التجاري هي الأعلى مقارنة ببقية المصارف عينة الدراسة ولاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة من نشاطه ، إذ سجلت القروض قصيرة الأجل نحو (156991 ، 15587 ، 144855) مليون دينار في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015) وعلى الرغم من ان اجمالي موجوداته هي الاقل من غيره من المصارف عينة الدراسة ، إذ بلغت اجمالي موجودات مصرف بابل التجاري (358698) مليون دينار في عام (2015) ، قبال (1549536 ، 675123 ، 810971 ، 414889 ، 551734 ، 675952 ، 369216 ، 1075843 ، 535764) مليون دينار لمصرف بغداد التجاري ، ومصرف الشرق الأوسط ، ومصرف الخليج ، والمصرف التجاري العراقي ، ومصرف الاستثمار ، ومصرف دار السلام ، ومصرف المنصور والمصرف الأهلي العراقي في العام (2015) ، وهذا ما جعل مصرف بابل التجاري يسجل أعلى نسبة في هذا المؤشر، وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة واضحة بلغت (36,12%) ، أما مصرف المنصور

فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة (5,33%) وأعلى نسبة في العام (2011) بنسبة (16,78%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-6,71%).

شكل (2) مؤشر القروض قصيرة الاجل إلى مجموع الموجودات



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (5)

ثالثاً : مؤشر القروض الكلية إلى الودائع الكلية

تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها للمقترضين بالإعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين وتهدف إلى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة أو بأخرى في تحقيق العوائد المرجوة منها من جهة وفي الوقت نفسه ضمان المصرف اموال المودعين في حال نكول احدهم عن التسديد ومن ثم تعد نسبة حرجة وكمقياس مهم للمخاطرة الائتمانية لأن أي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف إلى ازمات ومخاطر معينة فضلاً عن المخاطرة الائتمانية . لذلك ان حال الارتفاع يعد مؤشراً سلبياً في حال عدم خلق التوازن النسبي بين القروض والودائع أو الحصول على مصادر تمويل اخرى غير الودائع .

ويوضح الجدول (6) والشكل (3) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من (2010 - 2015) ان أعلى وسط حسابي سنوي لعينة الدراسة بلغ (84.84%) (لمصرف سومر ، وبلغ أدنى وسط حساب لهذا المؤشر في المصرف التجاري بنسبة (3.93%) مما جعل الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي يبلغ (80.91%) وهو اكبر من المتوسط العام السنوي لجميع المصارف عينة الدراسة البالغ (43,13%) وجاء مصرف سور بالمرتبة الأولى ، ثم جاءت المصارف الأخرى متسلسلة بالأهمية ، في حين جاء المصرف التجاري بالمرتبة الأخيرة من حيث مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع .



جدول (6) مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع للمصارف عينة الدراسة

ترتيب الأهمية	Min %	Max %	مقدار التغير %	المعدل العام %	2015 %	2014 %	2013 %	2012 %	2011 %	2010 %	
الثامن	13.11	26.27	3.80	18.80	26.27	15.20	14.94	13.11	20.83	22.47	مصرف بغداد
العاشر	0.45	10.06	9.61	3.93	10.06	5.91	4.09	2.06	0.99	0.45	المصرف التجاري العراقي
السادس	30.73	52.46	14.48	39.22	45.21	52.46	37.47	32.05	37.39	30.73	مصرف الشرق الاوسط
الثالث	41.66	93.74	-12.85	64.11	41.66	50.50	82.22	93.74	62.04	54.51	مصرف الاستثمار
الرابع	32.06	70.34	-1.56	54.74	68.78	48.87	32.06	43.59	64.78	70.34	المصرف الاهلي
التاسع	3.15	29.87	12.35	10.83	16.99	29.87	6.21	3.15	4.12	4.64	مصرف دار السلام
الخامس	18.56	68.54	49.98	48.99	68.54	53.93	57.78	64.19	30.95	18.56	مصرف الخليج
الاول	55.30	113.42	25.66	84.84	113.42	93.03	81.63	55.30	77.86	87.76	مصرف سومر
الثاني	7.87	147.79	139.92	74.34	147.79	147.51	104.23	16.84	21.78	7.87	مصرف بابل
السابع	15.19	52.90	-26.50	31.55	15.19	18.46	18.99	52.90	42.07	41.70	مصرف المنصور
				43.13	55.39	51.57	43.96	37.69	36.28	33.90	المؤشر السنوي العام

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (1 - 10)

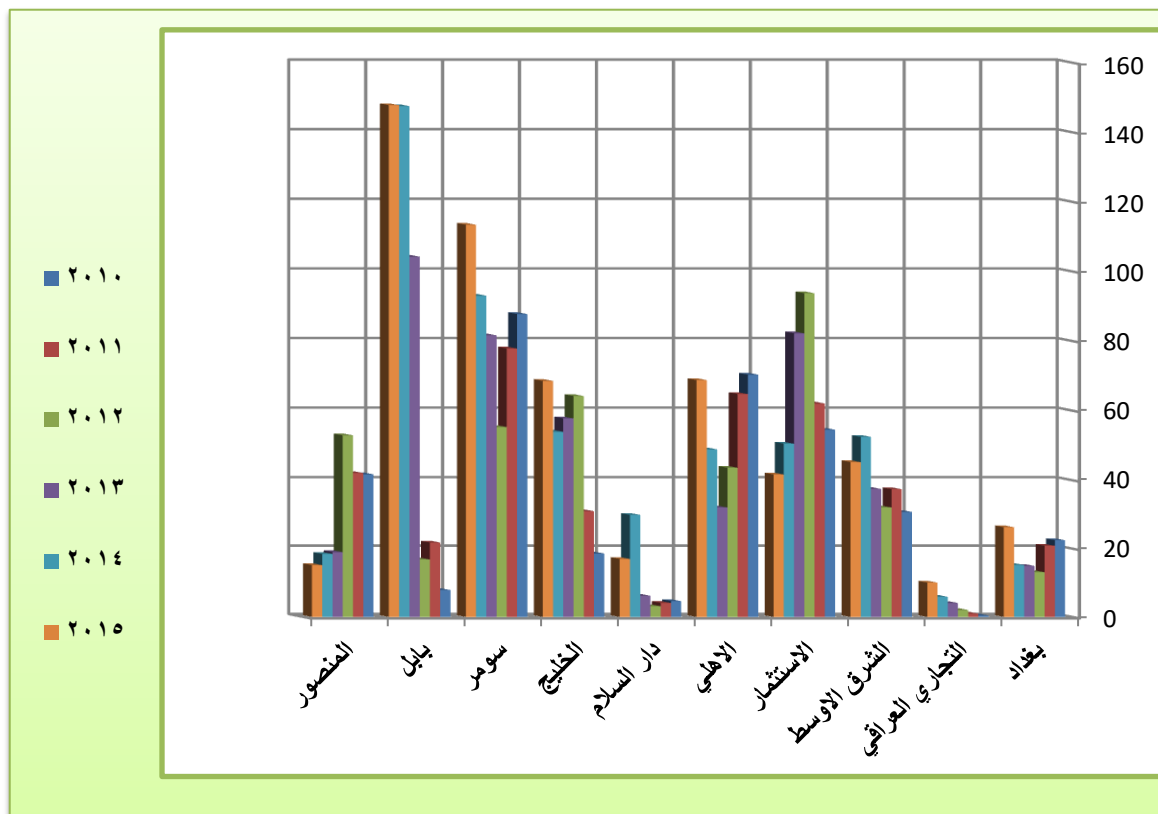
وبالنسبة للمصارف عينة الدراسة وعلى مستوى السنوات ، سجل مصرف بغداد أدنى نسبة عام 2012 بنسبة (13.11%) وأعلى نسبة في العام 2015 بنسبة (26.27%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (3.80%) ، أما المصرف التجاري العراقي فقد سجل أدنى نسبة في عام 2010 بنسبة (0.45%) وأعلى نسبة في العام 2015 بنسبة (10.06%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة زيادة بلغت (9.61%) ، أما مصرف الشرق الاوسط فقد سجل أدنى نسبة في عام (2010) بنسبة (30.73%) وأعلى نسبة في العام (2014) بنسبة بلغت (52.46%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بزيادة بلغت نسبة (14.48%) ، أما مصرف الاستثمار فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة بلغت (41.66%) وأعلى نسبة في العام (2012) بنسبة بلغت (93.74) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-12.85%) ، أما المصرف الاهلي العراقي فقد سجل أدنى نسبة في عام (2013) بنسبة بلغت (32.06%) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة بلغت (70.34%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-1.56%) ، أما مصرف دار السلام فقد سجل أدنى نسبة في العام (2012) بنسبة (3.15%) وأعلى نسبة في العام (2014) بنسبة بلغت (29.87%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة بلغت (12.35%) ، أما مصرف الخليج فقد سجل أدنى نسبة في عام (2010) بنسبة (18.56%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة بلغت (68.54%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة بلغت (49.98%) ، أما مصرف سومر فقد سجل أدنى نسبة في العام (2012) بنسبة (55.30%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة (113.42%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة (25.66%) ، أما مصرف بابل فقد سجل أدنى نسبة في عام (2010) بنسبة (7.87%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة (147.79%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً ملحوظاً في مدة الدراسة بنسبة زيادة بلغت (139.92%) ، أما مصرف المنصور فقد سجل أدنى نسبة في عام (2015) بنسبة (15.19%) وأعلى



نسبة في العام (2012) بنسبة (52,90%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-26,50%) .

ويوضح الجدول (6) إن مصارف (بابل، وسومر، والاستثمار، والأهلي، والخليج، والشرق الأوسط) تواجه مخاطر ائتمانية بنسبة مرتفعة بحسب مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع. ويرجع السبب في ارتفاع هذا المؤشر لمصرف بابل التجاري بشكل كبير إلى انخفاض حجم الودائع وخصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة من نشاطه (2013، 2014، 2015) وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع بشكل كبير بسبب الظروف الأمنية التي يمر بها البلد إذ بلغ اجمالي الودائع (99943) مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بنسبة انخفاض 65% و 12% عن العام 2013، 2014 على التوالي، إذ تعد الودائع المصدر الرئيسي الذي يوليه المصرف الأهمية البالغة في تمويل عمليات الائتمان النقدي بأشكاله المتعددة، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن ارتفاع هذا المؤشر لدى مصرف (سومر، وبابل، والأهلي، والاستثمار)، بنسبة (113.42)، (147.79%)، (70,34%)، (93,74%)، هذا يدل على عدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي والتي توجب عدم منح قروض ائتمانية أكثر من 70% من الحسابات الجارية والودائع. لذلك يتوجب على إدارة هذه المصارف تكييف هيكل الائتمان على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والالتزام بها، ويوضح الشكل (3) مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع للمصارف عينة الدراسة.

شكل (3) مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)



رابعاً: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والتسليفات

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم سياسة الائتمان للمصارف التجارية ومدى تعرضها للمخاطرة الائتمانية، ونظراً لعجز بعض المقترضين عن السداد تظهر لدى المصارف التجارية مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والتي تلحق الضرر بالمصارف من خلال تحديد قدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية، ولذلك اصدر البنك المركزي العراقي اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان ووضع مخصص لكل صنف يتفق مع درجة المخاطرة الخاصة التي بدأ تطبيقها في مطلع عام 2007، وبموجب هذه اللائحة أصبح كل مصرف يصنف ديونه إلى خمسة أصناف ووضع التخصيصات المذكورة إزاء كل منها محددة في اللائحة الإرشادية.

جدول (7) تصنيف الائتمان ومخصصاته

ت	نوع الائتمان	المخصص
1	الممتاز	بدون مخصص
2	الجيد	2% من مجموع الائتمان الجيد.
3	المتوسط	10% من مجموع الائتمان المتوسط.
4	دون المتوسط	25% من مجموع الائتمان دون المتوسط.
5	الرديء	50% من مجموع الائتمان الرديء.
6	الخاسر	100% من مجموع الائتمان الخاسر.

المصدر: (عبد النبي ، 2010 : 225)

وتقوم فكرة المؤشر على العلاقة العكسية بين النسبة المستخرجة والمخاطرة الائتمانية فكلما ازدادت النسبة يدل على انخفاض المخاطرة الائتمانية،

ويوضح الجدول (8) والشكل (4) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من (2010 - 2015) ان أعلى وسط حسابي سنوي لعينة الدراسة بلغ (708,33%) (للمصرف التجاري العراقي ، وبلغ أدنى وسط حساب لهذا المؤشر في مصرف الاستثمار بنسبة (3,39%) مما جعل الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي يبلغ (704,94%) وهو أكبر من المتوسط العام السنوي لجميع المصارف عينة الدراسة البالغ (79.40%) وجاء المصرف التجاري العراقي بالمرتبة الاولى ، ثم جاءت المصارف الأخرى متسلسلة بالأهمية ،في حين جاء مصرف الاستثمار بالمرتبة الاخيرة من حيث مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع القروض والتسليفات.



جدول (8) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى مجموع القروض والتسليفات

ترتيب الاهمية	مقدار التغير %	Min %	Max %	المعدل % العام	2015 %	2014 %	2013 %	2012 %	2011 %	2010 %	
الثاني	-70.33	7.50	83.06	22.58	12.73	7.50	8.17	12.39	11.67	83.06	بغداد
الاول		115.87	2337.05	708.33	115.87	139.36	231.27	397.10	1029.31	2337.05	التجاري العراقي
الثامن	0.63	5.04	6.96	5.70	6.96	5.55	5.04	5.28	5.04	6.32	الشرق الاوسط
العاشر	-6.29	1.24	9.20	3.39	2.91	2.81	1.24	1.59	2.58	9.20	الاستثمار
الخامس	5.89	6.16	12.85	8.62	12.85	11.59	6.52	6.16	7.65	6.96	الاهلي
الثالث	-27.18	1.79	32.85	15.79	2.87	1.79	7.21	32.85	19.97	30.05	دار السلام
السادس	-14.49	3.40	19.48	7.80	4.99	3.67	3.40	4.36	10.87	19.48	الخليج
التاسع	-5.77	3.01	9.38	4.75	3.61	3.51	3.01	3.13	5.85	9.38	سومر
الرابع	0.35	2.58	38.61	10.16	7.08	2.68	2.58	3.30	38.61	6.73	بابل
السابع	-1.34	3.77	10.34	6.90	8.99	6.54	3.92	3.77	7.82	10.34	المنصور
				79.40	17.88	18.50	27.24	46.99	113.94	251.86	المؤشر السنوي العام

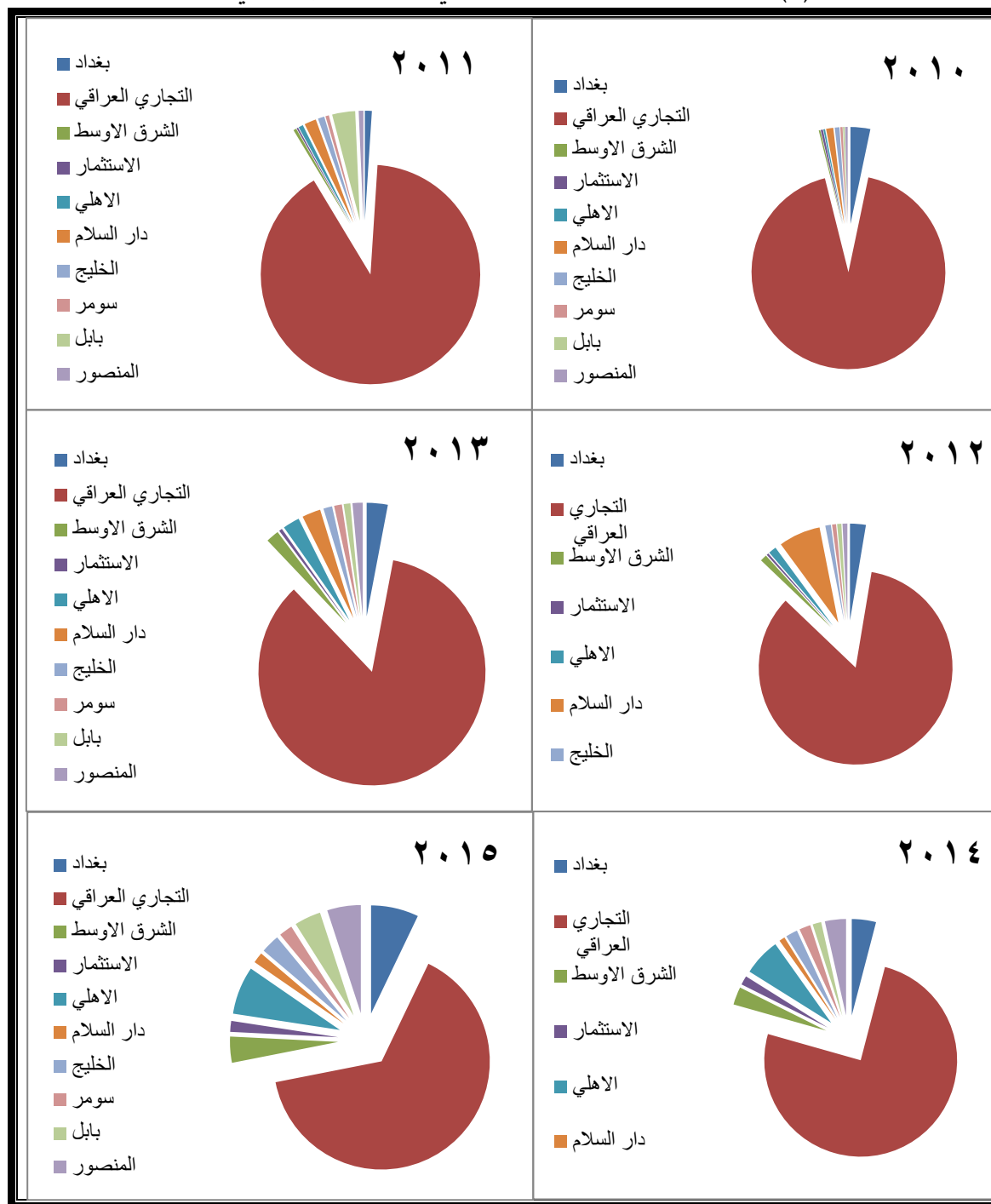
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (1 - 10)

وبالنسبة للمصارف عينه الدراسة وعلى مستوى السنوات، سجل مصرف بغداد أدنى نسبة عام 2014 بنسبة (7.50%) وتمثل أعلى مخاطر يمكن ان يتعرض لها المصرف خلال مدة الدراسة (2010 - 2015) وذلك بسبب زيادة القروض والتسليفات بنسبة (8%) وفي المقابل لم تحصل اي زيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وسجل المصرف أعلى نسبة في العام 2010 بنسبة (83,06%) وذلك تشكل ادنى مخاطر أئتمانية يمكن ان يتعرض لها المصرف خلال مدة الدراسة ، والسبب يكمن في تعثر بعض القروض مما دفع المصرف الى زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة زيادة بلغت (8,6%) مقارنة بالعام 2009 ، وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-70,33%) . أما المصرف التجاري العراقي فقد سجل أدنى نسبة في عام 2015 بنسبة (115,87) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة بلغت (2337,07%) ، وذلك بسبب انخفاض حجم القروض المقدمة بنسبة (95%) حيث بلغت في عام 2010 (359) مليون دينار مقابل (6660) مليون دينار في العام 2009 ، وذلك بسبب اتباع المصرف التحوط والحذر والعمل على تقليص الديون المتأخرة ، وهي تمثل أدنى مخاطر يمكن ان يتعرض لها المصرف خلال مدة الدراسة . أما مصرف الشرق الاوسط فقد سجل أدنى نسبة في عام (2011 و 2013) بنسبة بلغت (5,04%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة بلغت (6,96%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (0,63%) . أما مصرف الاستثمار فقد سجل أدنى نسبة في عام (2013) بنسبة بلغت (1,24%) وذلك بسبب زيادة القروض بنسبة (22%) وفي المقابل لم تحصل اي زيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وسجل أعلى نسبة في العام (2010) بنسبة بلغت (9,20%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-6,29%) . أما المصرف الاهلي فقد سجل أدنى نسبة في العام (2012) بنسبة (6,16%) وأعلى نسبة في العام (2015) بنسبة بلغت (12,85%) ، وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة زيادة بلغت (5,89%) . أما مصرف دار السلام فقد سجل أدنى نسبة في عام (2014) بنسبة (1,79%) وذلك بسبب زيادة القروض والتسليفات



بنسبة (75%)، وسجل أعلى نسبة في العام (2012) بنسبة بلغت (32,85%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة (2010 - 2015) بنسبة بلغت (27,18 - %). أما مصرف الخليج فقد سجل أدنى نسبة في العام (2013) بنسبة (3,40%) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة (19,48%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-14,49%). أما مصرف سومر فقد سجل أدنى نسبة في عام (2012) بنسبة (45,08%) وأعلى نسبة في العام (2014) بنسبة (397,40%)، وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (114,14%). أما مصرف بابل فقد سجل أدنى نسبة في عام (2013) بنسبة (2,58%) وأعلى نسبة في العام (2011) بنسبة (38,61%) وبشكل عام سجل المصرف ارتفاعاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (0,35%). أما مصرف المنصور فقد سجل أدنى نسبة في عام (2012) بنسبة (3,77%) وأعلى نسبة في العام (2010) بنسبة (10,34%) وبشكل عام سجل المصرف انخفاضاً في مدة الدراسة بنسبة بلغت (-1,34%). ويعطي الشكل (4) تصوراً واضحاً عن هذا المؤشر بشكل موجز.

شكل (4) مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (8)



المحور الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- تتأثر المصارف التجارية الخاصة في العراق بالتغير المستمر في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل العمل ينطوي على مخاطر أكثر من مثيلاتها في بقية الدول .
- 2- أن لخبرة الكوادر وكفاءتها دور كبير في التأثير على درجة المخاطر الائتمانية من خلال اتباع اجراءات صحيحة وحذرة عند منح الائتمان .
- 3- أن العمل المصرفي والائتماني تؤام بمعنى ارتباط كل منهما بالآخر وهذا يعني ان المصارف لا تستطيع تقادي المخاطر بنسبة 100% ، ويلعب البنك المركزي دوراً هاماً في الحد من المخاطر الائتمانية من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وضبط اداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي وعدم تعرضها للإفلاس .
- 4- عند متابعة نسب المخاطر الائتمانية يتضح بأن مصرف سومر يأتي بالمرتبة الأولى في مؤشر القروض الكلية إلى الودائع ، ويأتي مصرف بابل في المرتبة الاولى في مؤشر القروض قصيرة الأجل إلى مجموع الموجودات ، ويأتي المصرف التجاري العراقي في المرتبة الاولى في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وبشكل عام حصل انخفاض كبير للمصرف الاهلي في مؤشر القروض قصيرة الأجل إلى مجموع الموجودات ، ولمصرف المنصور في مؤشر القروض الكلية إلى مجموع الودائع .وان ارتفاع هذه المؤشرات يدل على ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية التي توجهها المصارف عينة البحث .
- 5- عدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي والتي توجب عدم منح قروض ائتمانية أكثر من 70% من الحسابات الجارية والودائع .

ثانياً : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن للباحث تقديم مجموعة من التوصيات:

- 1- على المصارف العراقية الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الخاصة بالرقابة والاشراف على المصارف ، وذلك لتوفير الحماية وتجنب المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي عموماً.
- 2- استحداث وحدة مستقلة في كل مصرف لإدارة المخاطر الائتمانية ، وان تكون لدى كل مصرف سياسة ائتمانية واضحة عن منح الائتمان وشروطه تعلن للجمهور .
- 3- قيام إدارات المصارف بتخصيص المبالغ اللازمة للقروض المشكوك في تحصيلها والعمل بجدية وكفاءة لتسوية القروض الأخرى التي بالإمكان استحصالها من المدينين نتيجة لما جاء في اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان والتي طبقها البنك المركزي العراقي منذ عام 2007.
- 4- قيام إدارات المصارف بالتحقق والتدقيق جيداً عن سمعة الزبون والجدارة الائتمانية التي يتمتع بها والضمانات الكافية والابتعاد عن العلاقات الشخصية وقبول الضمانات الضعيفة وعدم التركيز على أشخاص محددين عند منح التسهيلات المصرفية ، و بذل العناية اللازمة لتحليل طلب



- الائتمان وتقديم الائتمان ذي الحجم الكبير على وفق دراسة جدوى اقتصادية، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة.
- 5- تحسين الجهاز المصرفي من خلال تأسيس مؤسسة وطنية لضمان الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في العراق لكي يتسنى لها منح الائتمان من دون خوف ، واحتمال الخسارة حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الديون مقابل فائدة متفق عليها .
- 6- قيام البنك المركزي بالإسراع بإنشاء نظام تبادل المعلومات الائتمانية لغرض تعرف المصارف على السمعة الائتمانية الإجمالية للمقترضين من الجهاز المصرفي وكفلائهم قبل منحهم القرض.
- 7- تدعيم المصارف التجارية الخاصة في العراق بسن قوانين تعمل عند تطبيقها على اصلاح العمل المصرفي ومعالجة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وفرض العقوبات على الكوادر العاملة أو المتعاملة في حالة الاخلال بها .
- 8- ضرورة العمل على تحقيق متطلبات حوكمة المصارف التي توفر عناصر قوة وإدارة سليمة قادرة على النجاح على المدى الطويل .
- 9- ضرورة زيادة جانب الدراسات والبحوث والندوات والورش الخاصة بعمل مؤشرات المصارف وعلى رأسها الائتمان والمخاطرة التي يتعرض لها .



المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الرسمية

1. قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004 .
2. تعليمات رقم 4 لسنة 2010 تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004
3. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، القاعدة المحاسبية رقم (10) لسنة 1998.
4. القوائم المالية لمصرف بغداد للمدة (2010 - 2015) .
5. القوائم المالية لمصرف المنصور للمدة (2010 - 2015) .
6. القوائم المالية لمصرف بابل للمدة (2010 - 2015) .
7. القوائم المالية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2010 - 2015) .
8. القوائم المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010 - 2015) .
9. القوائم المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة (2010 - 2014) .
10. القوائم المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2010 - 2015) .
11. القوائم المالية لمصرف التجارة العراقي للمدة (2010 - 2015) .
12. القوائم المالية لمصرف سومر للمدة (2010 - 2015) .
13. القوائم المالية لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2010 - 2015) .

ثانياً: الكتب

1. جمعة ، احمد حلمي ، "تدقيق البنوك والادوات المالية المشتقة" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2013 .
2. الحسيني ، فلاح حسن ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ، "ادارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، وائل لنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008 .
3. الربيعي ، حاكم محسن ، راضي ، محمد عبد الحسن ، "حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة" ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2011 .
4. الشمري ، صادق راشد ، "استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية" ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2013 .
5. الشمري ، صادق راشد، ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية" مطبعة الكتاب ، بغداد ، العراق ، 2012 .
6. عبد الحميد ، عبد المطلب ، "اقتصاديات البنوك" ، 2015 .
7. عبدالله، خالد امين، الطراد ،اسماعيل ابراهيم، "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، ط1، دار وائل النشر، 2006.
8. عواد ، عضيد شياح ، "دليل ادارة المخاطر المصرفية - رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لآليات إدارة المخاطر في المصارف" ، مطبعة الكتاب ، بغداد - العراق ، ط1 ، 2015 .
9. غانية، هيفاء، ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 1 و2، 2014 .



ثالثاً : الرسائل والدوريات

1. ابو الرّب ،اسامة خالد ، اثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية "بنك الكويت الوطني نموذجاً " ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، 2016.
2. أحمد، نادية ،طارق ، دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء المصارف العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد 2015.
3. الامام ،صلاح الدين محمد امين ، العامري ، نبراس محمد عباس ، استعمال أنموذج عائد راس المال الممول بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية ،"دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، مجلد 7، العدد 21، 2012.
4. البعيجي ، مؤيد محمد ، اثر المخاطر الائتمانية في منح الاستثمار للمصارف الاسلامية "دراسة مقارنة للمصارف الاردنية التجارية "رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012.
5. الجزراوي ، ابراهيم محمد، النعيمي ، نادية شاكر ،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 83، 2010.
6. الحمداني ، هناء نصر الله خميس ، أنماط هيكل الائتمان وانعكاساتها على قيمة عدد من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، 2014 .
7. الخالدي ، احمد عبدالحسين راضي، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية " دراسة تطبيقية في المصارف الاهلية العراقية" ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 24، المجلد 6، 2009.
8. الزبيدي ، حمزة محمود، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008.
9. الزهيري، غضنفر عباس حسين ، اثر التسنيد في ادارة المخاطر الائتمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2010.
10. سعيد ، عبد السلام لفة ، نوري ، بلال ، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية ، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barchays ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 108 ، 2016
11. الشمري ، صادق راشد ، القروض المتعثرة في المصارف واثرها على الازمات المالية - دراسة حالة عينة من المصارف العراقية ، المؤتمر العلمي الثالث ، جامعة الإسراء الاهلية ، عمان - الاردن ، 2009 .



12. صالح ، مفتاح ، فريدة ، معارفي ، المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن ، 2007 .
13. الطائي، سجي فتحي يونس، اثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على بنك الاسكان وبنك الكويت الاردني" مجلة تنمية الرافدين، العدد 114، مجلد 35، 2013
14. طه ، عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الابرار "دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 3، العدد 20، الكلية التقنية السليمانية ، 2013.
15. فهد، نصر حمود مزنان ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة من (-2008 2003)،مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9، العدد 4، 2011.
16. كاظم، منى عباس، الدور الرقابي للبنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، 2015.
17. المالكي ، ايمان جليل ياشخ ، دور الشفافية والافصاح في الحد من المخاطر الائتمانية في عدد من المصارف الاهلية العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، 2013 .
18. محمود، نجاه شاكر ، العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل II " دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 38، 2014.
19. وليد عيدي عبد النبي، الديون المشكوك في تحصيلها والائتمان الخاسر في الجهاز المصرفي العراقي وسبل المعالجة، مجلة مصرف الخليج التجاري، العدد 2010، 1.